وسائر العصبات وان كان هذا الجد لا يقتضي به وابن الابن
يقتضي به فكذا في ذوي الارحام يقدم اولاد البنت على الجد لان الام
وعندهما اي عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد الصنف الثالث
وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام
مقدم على الجد لان الام وان كانت قياسا هذيهما في الجد لان الاب
وتناسب الاخوة والاخوات ما دامت القسمة خيرا له من ثلث
جميع المال يقتضي انه لا يعدم الصنف الثالث على الجد لان الام وامّا
ابو حنيفة فقد جرى في ذوي الارحام على قياس هذيهما في العصبات
حيث قدم هناك الجد لان الام الذي هو في درجة الجد لان الاب
على اولاد الابوين فلا يرثونه هذا كما ان تقديمه في قوله الاخير
اولاد الابوين في ذوي الارحام على الجد لان الام جار على هذيهما
في العصبات حيث كانت هناك ابن الابن مقدما على الجد لان الاب
وذكر بعض الشارحين انه وقع في بعض النسخ في بيان هذيهما
منع العبارة لان عند هما كل واحد منهم اولى من فرعه وفرعه
وان سفل اولى من اصله وقال وهم يقصد امتنا معنى فهي من سقطات
بعض الطلبة المتأخرين لا من كلام الشيخ واذا لم يوجد في النسخ
القديمة وما فرغ عن ترتيب الاصناف الاربعة شرع في بيان كيفية ارث
كل واحد منهم فقال فصل في الصنف الاول الذي هو
اولاد البنات واولاد بنات الابن او ليهم بالميراث او بهم ابي
الميت كبنت البنت فانها اولى من بنت بنت الابن لان الاولى
تدلي الى الميت بواسطة واحدة والثانية بواسطتين وهذا قول

الهداية

اهل الدراية وهم ابو حنيفة وصاحباه رحمهم الله وزفر وعيسى بن ابان رحمه
قالوا الاستحقاق ذوي الرحم باعتبار معنى العصوبة فلهذا قدم في الصنف
الاربعة من هو اقرب ويستحق الواحد منهم جميع المال في العصوبة
الحقيقة لقوة زيادة القرب تارة بقلة الدرجة واخرى بقوة السبب
كما في تقديم البنوة على الابوة فكذلك فيما قد معنى العصوبة بثبت
التقديم بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السبب ففي الصورة المذكورة
يكون المال كله لبنت البنت واما اهل التنزيل وهم الذين ينزلون
المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق كالعتق والسعي والمدبر وابو يوسف
والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجعلونه المال بينهما كانه ترك
بنتا وبنت ابن فيكون المال بينهما اثلاثا على قياس قولهم على
تلك الرباعي بنت البنت وربع بنت بنت الابن لانه يرى الفرع
على بنت الابن مع بنت الصلب واما اسدا فعلى قياس قول ابن مسعود
فيه اسداسه لبنت البنت وسدسه لبنت بنت الابن لانه لا يرى
الفرع على بنت الابن مع الصلبة ويستدلون على التنزيل بانه الاستحقاق
لا يمكن اثباته بالرأي وليس فيما من الكتاب ولا من السنة
او الاجماع فلا طريق سوى اقامة المدلى به مقام المدلى به ليثبت الاستحقاق
الذي كان ثابتا للمدلى به فتنصب كل اصل ينتقل الى فرعه ويؤيده
انه من كان منهم ولدا لاصابت فرضه او لعصب كان اولى ممن ليس
كذلك وليس ذكر الاعتبار المدلى به ويرد على قولهم انه يلزم
ان لو قاسمت سهم جماعة الميراث يكون المدلى به رقيقا كافرا
فحكمه الشخص محجوبا عن الميراث لمعنى في غيره فحسب انه يكون